



أحمد آل حيدر

النواب يراقبون عملية التصويت على مشروع الموازنة العامة



القاضي: المبررات نفسها ستتكرر وفي العام 2015 سنسمع الكلام نفسه

## 7 فقط رفضوها.. أزمة «الموازنة» تنفرج بـ «نعم» نيابية كبيرة

■ القضائية - مالك عبدالله، حسن المدحوب

كتب غالبية أعضاء مجلس النواب في جلستهم الاستثنائية والأخيرة لهم خلال دور الانعقاد الحالي (الثالث) أمس الإثنين (24 يونيو/ حزيران 2013)، على لوحة التصويت «نعم» كبيرة» لتمرير الموازنة العامة للدولة للعامين 2013 و2014، فيما صوت 7 فقط لرفضها هم النواب: علي أحمد، أسامة مهنا، خالد المالد، محمد بوقيس، عيسى القاضي، سمير الخادم، وعبدالحليم مراد.

ومن جانبها، أفادت رئيس اللجنة المالية بمجلس النواب لطيفة القعود أنه «لم يتم تغيير أي أرقام في الموازنة فالإيرادات كما هي والمصروفات تم تعديلها على حسب التوافقات بين النواب والحكومة وإنما ما تغير فقط هو المعايير المتعلقة بعلاوة الغلاء بينما تغير رقم العجز وقد ارتفع».

وأضافت «الكل يعلم أن البحرين تمر بوضع اقتصادي صعب لذلك يجب أن نضع أسما عينا بشكل شمولي لمسألة الوضع الاقتصادي في البحرين لذلك يجب أن نرفع من إنتاجية القطاع الاقتصادي».

وشددت «لا يمكن أن نطالب زيادة الرواتب دون رفع الإنتاجية، كما أن هناك فجوة في الرواتب بين القطاع العام والقطاع الخاص لذلك يجب أن يكون القطاع الخاص قطاعاً مستقبلاً، نحن نريد الخير للكل لذلك نرجو من النواب الموافقة على الموازنة».

فيما ذكر النائب الثاني لرئيس مجلس النواب عادل المعاودة أنه «كان واضحاً إصرار الحكومة على عدم قبول الزيادة، ما قد يتسبب في تأخير الموازنة وخسارة البحرينيين سواء التجار أو الموظفين وترك الموازنة دون قبول يحرم 45 ألف متقاعد و92 ألف من علاوة الغلاء ولا نعلم ماذا ستعمل الحكومة في الموازنة إذا لم نوافق عليها».

وأضاف النائب سمير خادم فقال «في البداية نود تقديم الشكر لمجلس الشورى على الإنجاز الذي حققه خلال أسابيع وهذا ما لم يستطع مجلس النواب إنجازَه خلال 6 أشهر

كما أود أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء مجلس الشورى الذين رفضوا الموازنة التي لم تشمل على زيادة رواتب الموظفين، كما أردت أن أدين ذلك العجز الذي تعاني منه الموازنة، فلماذا هذا العجز رغم ارتفاع سعر برميل النفط؟».

بينما بين النائب علي أحمد أن «أغلب النواب تقدموا بالكثير من المقترحات بخصوص الزيادات وعلاوة الغلاء، وكل هذه الأمور تقدم بها النواب إلى اللجنة المالية وفي النهاية الكتل جلست وتوصلوا إلى ثلاث بنود رئيسية هي زيادة الرواتب وزيادة معاشات المتقاعدين وعلاوة الغلاء، فزيادة الرواتب رفضت وزيادة المعاشات لم تكن كما نريد وعلاوة الغلاء كان بها نوع من الإسفاف وهذا وأكمل «هناك فساد مالي كبير وهذا لا يقنع المواطنين بأن هناك عجز، أنا سأرفض الموازنة للأسباب التي ذكرت».

ومن جهته، أشار النائب عثمان شريف إلى أن «مجلس النواب كان يتطلع أن تكون توصية اللجنة تتفق مع رغبة المواطنين، مؤكداً أن «النواب وصلوا لتحقيق المطالب التي تلي رغبة المواطن ولكن لاحظنا الكثير من الأمور التي تمر بها البحرين على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي تحتم علينا أن نقدر الظروف التي تمر بها البحرين».

وتابع «عندما رفضنا الموازنة كان الأساس هي الزيادة التي كنا نطالب بها ولكن كنا نراقب الوضع المالي ونفهمه خصوصاً في ظل التقارير

الصادرة من البنك الدولي التي تبين إلى أين نتجه البحرين؟».

فيما لفت النائب عيسى القاضي إلى أن «المبررات نفسها ستتكرر وفي العام 2015 سنسمع الكلام نفسه، البحرين بلد لديه مقومات ولكنه يعتمد بنسبة 90 في المئة على النفط»، وتابع «الأمير سلمان عندما قام بزيارة لوزارة المالية تحدث عن تنوع مصادر الدخل، والسؤال للوزير أين تنوع مصادر الدخل؟ هل من المعقول الاعتماد على 90 في المئة؟».

وتساءل «جامعاتنا (قراقر) هل هذه جامعات؟ أين السياحة العائلية وأين القطاع التعليمي؟ وفي البحرين كنا نبتعث وكنا من الأوائل ولكننا إلى الوراء».

وبين النائب خالد المالد أن «الموازنة من أهم المشاريع التي ينظر فيها مجلس النواب الذي يمثل شعب البحرين ولابد من وصول الشعب البحريني من تحت قبة هذا البرلمان»، وتابع «نحن نطلب 15 في المئة زيادة في الرواتب ومع أننا نشكر اللجنة المالية في مجلس الشورى على ما توصلت له من توافق مع الحكومة ولكن هل سيحسب الراتب الأساسي أو مجموع الراتب؟»، وواصل «ما هو موقف الموافقين على الموازنة لو أصدر الملك مرسوماً بزيادة الرواتب في العطلة التشريعية؟».

ومن جانبه، أوضح النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبدالله الدوسري أن «الناس لا يستوعبون موضوع تقارير الصندوق الدولي ولا يعرفون الحديث عن العجز وغيره ولو



الشمطوط حاملاً ورقة تُطالب بزيادة الرواتب



علي أحمد: هناك فساد مالي كبير



شريف: كنا نتطلع أن تتفق توصية «مالية النواب» مع رغبة المواطنين

رأيتُ ما نتعرض له من كلام ومسجات تشكيك».

وتابع «اسمع كلامك أصدقك أشوق بالمال العام دون ممارسة دور رقابي واقك أستعجب)، فتقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية مليئة بالعبث

## وزير المالية: لا فائض في «الدعم الخليجي»... ولن نفرض ضرائب على المواطنين

وذلك في إطار الحرص على توفير أفضل وأجود أنواع الخدمات الإسكانية الملائمة للمواطنين وخاصة من ذوي الدخل المحدود وضمان استقرارهم وتهيئة سبل العيش الكريم لهم، إضافة إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لصرف علاوة الإيجار إلى 80 مليون دينار للسنتين الماليتين 2013 - 2014، مقارنة بـ 68 مليون دينار في موازنة السنتين الماليتين 2011 - 2012.

ثانياً: قطاع التعليم: - تخصيص 831 مليون دينار للاستمرار في تطوير العملية التعليمية بمختلف مكوناتها من مدارس ومؤسسات تعليمية ومدرسين وطلاب.

ثالثاً: قطاع الصحة: - تخصيص 676 مليون دينار لتحسين الخدمات الصحية من مطلق رفع المستوى الصحي للمواطنين والمقيمين بجودة عالية، بما في ذلك تنفيذ عدد من المشاريع في هذا المجال مثل المركز الوطني لمكافحة السرطان ووحدة وأمراض الدم وإنشاء مراكز صحية جديدة بمختلف محافظات البحرين.

رابعاً: قطاع البنية التحتية: - تخصيص 210 ملايين دينار لتحديث البنية التحتية لشبكة الطرق وشبكة الصرف الصحي، بما في ذلك مشروع صيانة الطرق، وفتح الشوارع في المناطق الجديدة، ومشروع نظام تحسين الشوارع، ومشروع الخطة الاستراتيجية لشبكة الطرق، بالإضافة إلى تزويد جميع مناطق البحرين بشبكة حديثة لتصريف مياه الصرف الصحي وتنفيذ أعمال الصيانة والتشغيل اللازمة لشبكات الصرف الصحي وتصريف المياه.

المالي للمستحقين الذي يتم تقديمه عبر وزارة التنمية الاجتماعية بمقدار 60 مليون دينار بحريني مقارنة بميزانية السنتين الماليتين 2011 و2012، بحيث يصل إلى 210 ملايين دينار توزع عبر ثلاث شرائح هي 100 دينار لمن تقل رواتبهم عن 300 دينار، و70 ديناراً لمن تتراوح رواتبهم ما بين 300 و700 دينار و50 ديناراً لمن تتراوح رواتبهم ما بين 700 و1000 دينار، الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي مباشر يتمثل في زيادة أعداد المستفيدين من هذه العلاوة إلى أكثر من 109 آلاف أسرة نتيجة لزيادة عدد الشرائح المستفيدة ورفع سقف الدخل المقرر للدخول في قوائم المستحقين من 700 إلى 1000 دينار».

وتابع «هذا إلى جانب زيادة علاوة تحسين المعيشة للمتعاقدين بمبلغ 157.7 مليون دينار بحيث يرتفع مبلغ العلاوة الشهرية لمن يقل راتبهم التقاعدي عن 700 دينار من 75 ديناراً شهرياً إلى 150 ديناراً، ولمن يتراوح راتبهم التقاعدي ما بين 700 دينار و1500 دينار من 75 ديناراً شهرياً إلى 125 ديناراً، مع استمرار صرف مبلغ 75 ديناراً شهرياً لمن يزيد راتبهم التقاعدي عن 1500 دينار، وبذلك يبلغ عدد المستحقين الذين تغطيهم علاوة تحسين المعيشة للمتعاقدين أكثر من 44 ألفاً».

ونوه الوزير كذلك بالطفرة التي ستشهدها قطاعات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية خلال دورة تنفيذ الموازنة الجديدة وذلك على النحو التالي:

أولاً: قطاع الإسكان: - تخصيص 361 مليون دينار للاستمرار في بناء الوحدات السكنية وتوفير القروض والخدمات الإسكانية،



وزير المالية: لن نفرض ضرائب على المواطنين

وقيد التنفيذ، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، والحفاظ على استقرار وسلامة القطاع المالي، وإيجاد المزيد من فرص العمل، وتهيئة البيئة المواتية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال: «إنه في مقدمة العوامل التي تم أخذها في الاعتبار في الموازنة المقبلة التأكيد على أهمية البعد الاجتماعي كأحد المكونات الأساسية للسياسات المالية للبلاد، وهو ما تم التعبير عنه من خلال زيادة المبلغ الإجمالي للدعم

من جانب آخر، أكد وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة أنه سيتم صرف المبالغ المعدلة للدعم المالي للمستحقين وعلاوة المتقاعدين بمجرد صدور قانون اعتماد الموازنة الجديدة على أن تغطي الفترة من الأول من يناير/ كانون الثاني 2013.

وأوضح الوزير في تصريح له بمناسبة الموافقة على مشروع القانون من قبل المجلسين أن الموازنة الجديدة ستتمثل دفعة إيجابية مباشرة للحياة اليومية للمواطنين وللعديد من القطاعات والأنشطة الحيوية، وذلك باعتبارها أداة فاعلة لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الجديدة

ملاحظات النواب بشأن الموازنة العامة للدولة للعامين 2013 و2014 في جلسة النواب أمس، ذكراً أننا «علمنا بكل شفافية مع المجلسين، وموضوع التوافق مع مالية الشورى بشأن شرائح علاوة الغلاء، جاء لأننا كنا نحقق للتأكد ولم نتأكد إلا وأنتم رفضتم الموازنة».

وأضاف الوزير «ليس هناك فائض في موازنة الدعم الخليجي إذ ستقام مشروعات وستدم مشروعات الموازنة، ونحن قدمنا إعادة هيكلة الدعم إلى اللجنة بحيث لا يمس ذوي الدخل المحدود أو المتوسط، وعن الفساد فهناك المديرية العامة لمكافحة الفساد وإذا كان لدى النائب علي أحمد أي شيء فيمكنه التقدم للمديرية ومستعد أن أكون معه».

وأكمل «بالنسبة لمصادر دخل أخرى فنحن مستعدون للعمل معكم من خلال التشريعات، نحن لسنا في نيتنا فرض ضرائب على المواطنين ولم ندرس ولم نفكر في هذا الموضوع».